وكتاب مبتدأ والجملة حال وهذه الحال لازمة الوجه الثاني ان الواو مزيدة وايد
هذا قوله بقراءة ابن ابي عبلة الا لها باسقاطها والزيادة ليست بالسهلة الثالث
ان الواو داخلة على الجملة الواقعة صفة نكرة قال الزمخشري والجملة واقعة
صفة لقرية والقياس ان لا تتوسط هذه الواو بينها كما في قوله وما اهلكنا من
قرية الا لها منذرون وانما توسطت لتاليه لصوق الصفة بالموصوف كما تقول
جاني رجل وعليه ثوبه وجاني وعليه ثوبه وقد تبع الزمخشري في ذلك ابو
البقاء وقد سبق به ذلك ايضا في البقرة عند قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا
وهو جولكم قال الشيخ ولا نعلم احدا قاله من النحويين وفي حفوظي ان ابن مجبها
الى ذلك ثم قال الشيخ وهو مبني على جواز ان ما بعد الا لا يكون صفة وقد منعوا
ذلك قال الاخفش لا تفصل بين الصفة والموصوف بالا ثم قال واما نحو ما
جاني رجل الا راكب على تقدير الا رجل راكب وفيه نحو جعلت الصفة كالاسم ثم قال
ابو علي تقول ما مررت باحد الا قائما قائما حال ولا يقول الا قائم لان الا لا تعترض
من الصفة والموصوف وقال ابن مالك وقد ذكر ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله ما مررت باحد الا زيد خير منه ان الجملة بعد الا صفة - قد انه مذهب
لا يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه وابطل قوله ان الواو توسطت لتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف قلت قول الزمخشري قوي برجوع الفراء
فان الصفة كالحال في المعنى وان كان بينهما فرق من بعض الوجوه فكما ان الواو
تدخل على الجملة الواقعة حالا كذلك تدخل عليها واقعة صفة ويقويه
ايضا قراءة ابن ابي عبلة المتقدمة وقال منذر بن سعيد هذه الواو هي
التي تعطي ان الحالة التي بعدها هي في المعنى قبل الحالة التي قبل الواو
ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها قوله من امة فاعل تسبق
ومن مزيدة للتاكيد وجل على لفظ امة في قوله اجلها فافرد وانث وعلى معناها
في قوله وما يستاخرون فجمع موكد وحذف متعلق يستاخرون تقديره عن
الدلالة اليه ولو توهم فاصلة قوله تزل اليه الذكر العامة على ترك
مشددا مبنيا للمفعول وزيد بن علي تزل مخففا مبنيا للفاعل قوله لو ما
حرف تحضيض كهلا ويكون ايضا حرف امتناع لوجود وذلك كالواو لا
مترددة بين هذين المعنيين وقد عرف الفرق بينهما وهو ان التحضيض ح

عليها

بليها الفعل ظاهرا او مضمرا كقوله لولا اخرتني الى اجل قريب والا سامية لما يليها الا
اسما لفظا او تقديرا عند البصريين وقوله ولو ما تحسبون الطعم نجرا ما تاعدم
المسبون احتمالي ان يوول خلافا للكوفيين فتحي ثوما حرف امتناع قوله
لولا ايها ولولا الدين بيننا بيعض ما فكما اقمتما عورتي واختلف فيها
هل هي بسيطة ام مركبة فقال الزمخشري لو ركبت مع لا ومع ما لمعنيين وانا
هل فلم تركب الا مع لا وحدها للتحضيض واختلف ايضا في لولا هي اصلية بنفسها
او فرع على لو لا وان لم مع صلة من اللام كنوطهم حالا للنه وحالمنه فهو حلي وحلي اي
صدئي وقالوا استولى على كذا واستولى عليه بمعنى خلاف مشهور وهذه
الجملة من التحضيض دالة على جواب الشرط بعدها قوله ما تنزل الملائكة وقرا
ابو بكر ما تنزل بضم التاء وفتح النون والزاي مشددة مبنيا للمفعول الملائكة مرفوعا
لقيامه مقام فاعله وهو موافق لقوله ونزل الملائكة تنزيلا ولانها لا تنزل الا بامر
من الله تفسيرها هو المنزل لها وهو الله تعالى وقرا الاخوان وحفص بضم النون الاولى
وفتح الثانية وكسر الزاي مشددة مبنيا للفاعل العظيم وهو الباري تعالى الملائكة
نصبا مفعولا به وهو موافق لقوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وناسب
قوله مثل ذلك وما اهلكنا وقوله بعد انا نحن نزلنا الذكر وما بعد من الفاظ
التعظيم والباقون من السبعة ما تنزل بفتح التاء والنون والزاي مشددة والملائكة
مرفوعة على الفاعلية والاصل تتنزل بتاءين فحذفت احداهما وقد تقدم تقديره
في نذكرون ونحوه وهو موافق لقوله تنزل الملائكة والروح فيها وقرا زيد
ابن علي ما تنزل مخففا مبنيا للفاعل الملائكة مرفوعة بالفاعلية وهو كقوله تنزل به
الروح الامين قوله الا بالحق يجوز تعلقه بالفعل قبله او بمحذوف على انه حال
من الفاعل او المفعول اي ملتبسين بالحق وجعله الزمخشري نعتا لمصدر
محذوف اي الا تنزلا ملتبسا بالحق قوله اذن قال الزمخشري اذن حرف
جواب وجزاء لانها جواب لهم يجزم الشرط مقدرا تقديره ولو تزلنا الملائكة
ما كانوا منظرين وما اخر عذابهم قوله نحن ايا سندا واما تاكيد ولا يكون
فصلا لانه لم يقع بين اسمين ولا ضمير له للذكر وهو الظاهر وقيل للرسول
عليه السلام قوله ارسلنا منصوب بمحذوف اي ارسلنا رسلا من قبلك لان
قبلك تجوز ان تتعلق بارسلنا وان تتعلق بمحذوف على انه نعت للمفعول

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)